أشكال الدول

تنقسم الدول من حيث شكلها إلى دول بسيطة و دول مركبة فالمقصود بشكل الدولة هو طبيعة البنية الداخلية للسلطة السياسية فيها، أي ما إذا كانت هذه السلطة موحدة و مسندة لهيئة حاكمة واحدة أو ما إذا كانت موزعة على عدة مراكز للسلطة داخل الدولة، و منه يمكن أن تنقسم الدول إلى شكلين هما الدولة الموحدة البسيطة و كذا الدولة المركبة.

أولا : الدولة الموحدة أو (البسيطة)

أ. **مفهوم الدول الموحدة :** يقصد بالدولة الموحدة أو البسيطة، الدولة التي تبدو في أبسط صورها، كتلة واحدة من الناحية الداخلية و الخارجية، حيث تباشر فيها السلطات التنفيذية من طرف هيئة واحدة، و لها دستور واحد و هيئة تشريعية واحدة و قضاء موحد من هنا تظهر الدولة الموحدة على أنها دولة ذات نظام واحد دون النظر لشكل الحكم فقد يكون جمهوريًا أو ملكيًا أو ديمقراطيًا و من أمثلة الدول البسيطة، الجزائر، تونس، المغرب، غير أن وحدة السلطة التشريعية و القضائية ووجود دستور واحد لا يعني بالضرورة، وحدة التنظيم الإداري في الدولة الموحدة أو البسيطة فقد تتبع هذه الدولة أسلوب المركزية الإدارية أو أسلوب اللامركزية الإدارية لكن قبل ذلك سنتطرق لمبدأ السلطة السياسية للدولة البسيطة.

ب. **مبدأ وحدة السلطة السياسية للدولة البسيطة :** من أبرز صفات الدولة الموحدة البسيطة هو الوحدة السياسية التي تترجمها وحدة السلطة السياسية الحاكمة، و التي تستأثر بممارسة جميع مظاهر السيادة الداخلية و الخارجية، مع وجود مركز واحد لإتخاذ القرار داخل الدولة تمارس في إطاره إختصاصاتها عادة بواسطة ثلاثة سلطات، تشريعية، تنفيذية و قضائية، تحدد مهام كل منها بقواعد قانونية تتضمنها الوثيقة الدستورية.

أما بخصوص كحومتها فقد تكون فردية كالنظام الملكي أو الديكتاتوري و قد تكون ديمقراطية، لكن ما يلاحظ أن لوحدة السياسية لا تعني بأي حال من الأحوال وحدة التشريع فيها، و هذا على أساس أن السلطة التشريعية قد تستثني بعض الأقاليم من الخضوع لبعض التشريعات نظرا للخصوصية الاقتصادية أو الثقافية أو الديني لتلك المناطق، بل و يمكن حتى أن تتخذ لبعض المناطق جهة تشريعية خاصة، مع وجود تنظيم إداري خاص لبعض الأقاليم، و عليه سنتطرق فيما يلي لأساليب التنظيم الإداري في الدولة الموحدة.

ج. **التنظيم الإداري في الدولة الموحدة (البسيطة) :** قد تتبع الدولة الموحدة البسيطة نمط التنظيم الإداري المركزي و هو ما يسمى المركزية الإدارية أو نمط التنظيم الإداري اللامركزي و الذي يسمى باللامركزية الإدارية.

1- **المركزية الإدارية :** عند إتباع الدولة لهذا الأسلوب في التنظيم الإداري، تقوم بتجميع الوظيفة الإدارية في أيدي السلطة التنفيذية التي تعين موظفين يتولون إدارتها في قمة السلطة و في الإقليم، و يمكن أن تتخذ المركزية الإدارية صورتين:

أ) **التركيز الإداري :** حيث ينتج عن هذا الأسلوب، قيام السلطة المركزية بمباشرة رقابة مستمرة على الأجهزة الإدارية المركزية و الإقليمية على حد سواء، كما أن هذا النظام يعني اقتصار حق إصدار القرارات الإدارية لتسيير تلك الأجهزة على السلطة المركزية دون غيرها.

ب) **عدم التركيز الإداري :** نظرًا لتعذر حل المشاكل عن طريق السلطة المركزية الموجودة في العاصمة، فإن هذه الأخيرة تقوم باسناد بعض السلطات المعينة في اتخاذ القرارات لصالح بعض الموظفين، مع الإبقاء على صلاحية مراقبة مدى ملائمة التصرفات التي يقومون بها و مدى شرعيتها بيد السلطة المركزية.

2- **اللامركزية الإدارية :** قد تتبع الدولة أسلوب اللامركزية فتوزع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية و الهيئات اللامركزية المستقلة، فتقوم هذه الأخيرة بوظيفتها الإدارية دون الرجوع إلى السلطة المركزية، و إن كانت تخضع لرقابتها حتى لا تنعدم وحدة الاتجاه الإداري في الدولة.

إلى جانب هذا النموذج من اللامركزية، فإن بعض الدول الموحدة يمكن أن تمنح بعض مقاطعاتها استقلالية أكبر لتسيير شؤونها مراعاة لخصوصيتها، و هذا بعدة طرق، و منها أن تصدر السلطة التشريعية قوانين لا تطبق إلا في مقاطعة معينة أو تستثنيها من نصوص معينة، فيكون لتلك المقاطعة نظام تشريعي متميز عن باقي أنحاء الوطن، أو تمنح لمنطقة من المناطق حق وسلطة تسيير بعض شؤونها بأجهزة و هياكل خاصة بها و بالطريقة التي تريد دون تجاوز أحكام الدستور، فيكون لها شكل المقاطعة أو المنطقة المسيرة ذاتيًا و هذا ما هو معمول به في مملكة إسبانيا حيث أقر دستور 09 سبتمبر 1931 حق تنظيم مناطق في شكل مستقل ذاتيًا، و كذا دستور إيطاليا لسنة 1947 الذي أقر نظام المقاطعات المستقلة ذاتيا لمقاطعات سيسيليا و سردينيا.